فلسطينيو 48 في ظل حكم نتنياهو

دراسة من إعداد

راغدة عسيران

(القدس للأنباء/ خاص)

آذار / مارس 2016

1 – الهجمة التهويدية الإلغائية 3
2 – مواجهة متشعبة 4
3 - "القائمة المشتركة" والدور المنتظر 6
4 - "المواطنة الإسرائيلية" أم المواطنة الفلسطينية ؟ البحث عن المستقبل.....10

وكالة القدس للأنباء/خاص

شهدت الساحة الفلسطينية في الداخل المحتل عام 1948 تغيرات سياسية خطيرة منذ تولي نتنياهو رئاسة الحكومة في الكيان الصهيوني في العام 2009. الى جانب تصاعد الهجمة الإستيطانية والتهويدية والطروحات الإلغائية إزاء فلسطينيي 48، وتفشي الكراهية والعنصرية في مجتمع المستوطنين، أسفرت الحروب الممتالية على قطاع غزة المحاصر والمقاومة الفلسطينية عن إحداث شرخ عميق بين المجتمعين[1]، المجتمع الفلسطيني من جهة ومجتمع المستوطنين اليهود من جهة أخرى. من ناحية أخرى، تأثر المجتمع الفلسطيني في الداخل بالصراعات الإقليمية منذ 2011، التي استغلها العدو لتكثيف مشاريعه الإلغائية. ولكن رغم الاصطفافات السياسية الجديدة التي أحدثتها هذه الصراعات، تمكّن فلسطينيو 48 من الحفاظ على قدر من الوحدة، تجلّت بتشكيل "القائمة المشتركة" للأحزاب السياسية المشاركة في إنتخابات الكنيست الصهيوني الأخيرة (آذار 2015).

عمقّت الانتفاضة الهوّة بين الكيان الصهيوني والمجتمع الفلسطيني، بكل شرائحه، بما فيهم فلسطينيو 48

تلقي هذه المقالة الضوء على الممارسات والخطاب الصهيوني بعد تولي نتنياهو رئاسة الحكومة اتجاه فلسطينيي 48، ثم التحركات الشعبية لمواجهة التصعيد الصهيوني بالتركيز على مراحلها وخصوصياتها، قبل انتفاضة القدس. بعد الإعلان عن حل الكنيست الصهيوني التاسع عشر، حيث كانت الأحزاب العربية المشاركة قد حصلت على 11 مقعداً، والعودة الى انتخابات جديدة في آذار 2015، وبعد رفع نسبة الحسم من 2 الى 3,25% للحصول على مقاعد في الكنيست الصهيوني، وهي خطوة عدائية واضحة لعرقلة وصول الأحزاب العربية اليه، اضطرت هذه الأحزاب الى تشكيل قائمة مشتركة واحدة لخوض المعركة الإنتخابية. فحصلت على 13 مقعداً في الكنيست العشرين، واحتلت المرتبة الثالثة بعد حزب "الليكود" و"المعسكر الصهيوني". ما هو دور "القائمة المشتركة" في مواجهة المشروع الصهيوني وكيف يقيّم المعنيّون دورها وأدائها، لا سيما بعد اندلاع انتفاضة القدس ومشاركة الشباب الفلسطيني في الداخل في بداياتها؟

لقد عمقّت الانتفاضة الهوّة بين الكيان الصهيوني والمجتمع الفلسطيني، بكل شرائحه، بما فيهم فلسطينيو 48، ما جعل بعض الأصوات الصهيونية الليبرالية تنذر بالكارثة السياسية والأمنية اذا لم يتراجع الخطاب المتشدّد الصهيوني (نتنياهو وحلفاؤه) إزاء "المواطنين العرب". كيف تعاملت القوى السياسية الفلسطينية في الداخل مع التصعيد الصهيوني الأخير، وضمن أي أفق ترى مستقبل فلسطينيي الداخل، في ظل هذه الهجمة الصهيونية غير المسبوقة التي تدلّ أولاً على أزمة الكيان الصهيوني، في وضع إقليمي وعالمي غير مستقر؟

[1] ملف "مدى الكرمل"، "استطلاع رأي حول "تأثيرات الحرب على غزة على المواطنين العرب الفلسطينيين في اسرائيل" رقم 3، عاص أطرش، كانون أول 2014، حيث اعتبر " 88,9 % من المستطلعين أن الحرب الأخيرة على غزة زادت التوتر بين العرب واليهود في البلاد.."

1 – الهجمة التهويدية الإلغائية

كثّفت المؤسسة الصهيونية خطواتها التهويدية الإلغائية في فلسطين المحتلة عام 1948 بعد وصول نتنياهو الى الحكم، في كافة الميادين. فطالت هذه الهجمة الأرض والمقدسات والإنسان، في النقب والمثلث والجليل والمدن الساحلية. لم تترك مساحة فلسطينية إلا وحاولت الإستيلاء عليها أو القضاء علهيا وتدميرها. فلجأت المؤسسة الصهيونية الى كافة أذرعها، الأمنية والسياسية والإعلامية والأكاديمية والإقتصادية، للتضييق على المجتمع الفلسطيني وإعادته الى زمن الملاحقات الأمنية والرعب والتمييز العنصري الصارخ، بعد أن استطاعت القوى السياسية والإجتماعية الفلسطينية التخلص من التبعية والأسرلة، لا سيما بعد انتفاضة الأقصى وهبة تشرين عام 2000.

كانت هذه الهجمة التهويدية الإلغائية قد اشتدت منذ انتفاضة الأقصى، مع القوانين والأوامر الخاصة بالمواطنة والتعليم وإحياء الذاكرة الفلسطينية، وتهويد أسماء المدن والقرى، والاستيلاء على أراضي اللاجئين ومصادرة الأراضي المتبقية، وفرض تجنيد الشباب العربي في المؤسسات الأمنية المختلفة بحجة "المساواة في الحقوق والواجبات"، والتضييق على البناء والسكن، والحملات الإعلامية ضد القيادة الفلسطينية في الداخل وضد المجتمع الفلسطيني بكل شرائحه، الذي بات يشكل "تهديداً استراتيجيا" و"قنبلة موقوتة" بسبب إعلان انتمائه الى الشعب الفلسطيني وتواصله معه، في الأراضي المحتلة عام 1967 وفي اللجوء.

إلا أن وصول نتنياهو الى الحكم بسبب انزياح مجتمع المستوطنين الى القيم الصهيونية الأكثر تشدداً، بعد إخفاقاته العسكرية أمام المقاومة في لبنان وفلسطين (قطاع غزة) دفع الى تصاعد هجمة تهويدية لم تشهدها دولة الكيان منذ نهاية الحكم العسكري، في ظل تراجع الاهتمام الدولي والإقليمي بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

تمثلت هذه الهجمة التهويدية الصهيونية بقوانين وأوامرعدائية جديدة، تمس الحقوق السياسية، وحرية العمل الاجتماعي والقانوني والثقافي، ومنع التواصل مع الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، والسعي لطرد أهل النقب من قراهم، وبناء مستوطنات للحريديم وسط المناطق الفلسطينية، وتصاعد هجمات الحركات المتشدّدة مثل "تدفيع الثمن" ومجموعات استيطانية أخرى، وتدمير المنازل والقرى غير المعترف بها، كل ذلك في ظل طرح "يهودية الدولة" التي تعني

باختصار اعتبار فلسطينيي 48 مجرد مقيمين على أرضهم المحتلة، يمكن طردهم متى تنضج الظروف المناسبة للصهاينة[2].

2 – مواجهة متشعبة

لم يتخل الفلسطينيون عن مسيرتهم النضالية التي دشنوها في هبة تشرين 2000، تزامناً مع انتفاضة الأقصى، رغم الهجوم المتشعب لكافة أجهزة كيان العدو. فقد عبّروا عن دعمهم لشعبهم في قطاع غزة ومقاومتها، وشارك نواب من "التجمع الوطني الديمقراطي" في آخر أسطول أممي لفك الحصار عن قطاع غزة. ورغم المنع الصهيوني، استمرت مسيرات العودة الى القرى المهجّرة في الشمال، في ذكرى النكبة، حيث تحدّت الجماهير الفلسطينية قوى القمع المدجّجة بالسلاح، واستطاع بعض الأهالي من الإقامة الدائمة في قراهم المهجّرة (كفر برعم مثلاً) ألى جانب النضالات المحلية دفاعاً عن قرى مهدّدة بالإزالة (قرية رمية في الجليل مثلاً) والأحياء العربية في المدن "المختلطة" (في يافا وعكا والرملة)، شهدت الفترة الممتدة من أواخر 2009 الى بداية 2015 عدة مواجهات بين فلسطينيي 48 والأجهزة الصهيونية تمحورت حول 1) الدفاع عن قرية العراقيب والحملة الشعبية ضد مخطط "برافر" الاقتلاعي، 2) الحملة ضد مشروع تجنيد المسيحيين، 3) الدفاع عن القدس والمسجد الأقصى، 4) دعم الأسرى والمعتقلين و5) المشاركة في الاحتجاجات الشعبية بعد إحراق الشهيد محمد أبو خضير من شعفاط.

اتسمت هذه النضالات الشعبية بالطابع الشبابي، حيث بادر اليها الشباب الفلسطيني في الداخل، المنتمي وغير المنتمي الى الأحزاب الموجودة، ودون انتظار القرار الحزبي في معظم الأحيان، كما تميّزت عن التحركات الماضية بأنّها كانت مشتركة، في معظمها، مع شباب في القدس والضفة الغربية. وذلك يعني أن التواصل النضالي بين فلسطينيي 48 والمناطق الفلسطينية الأخرى دخل مرحلة جديدة بعد انتفاضة الأقصى، سعت إليها مبادرات شبابية للتأكيد على المصير الواحد والمشترك لكل الشعب الفلسطيني. اتسمت أيضاً هذه التحركات بالمواجهة مع القوات الصهيونية خارج البلدات العربية، أي أن الشباب قرروا الخروج من "الغيتوهات" المخصصة لهم في المناطق المحتلة عام 1948 ومواجهة الاحتلال والاشتباك معه في أماكن تواجده، في

دخل التواصل النضالي بين فلسطينيي 48 والمناطق الفلسطينية الأخرى مرحلة جديدة بعد انتفاضة الأقصى

[2]. "يجدر بنا التعاطي مع فكرة الترحيل والاقتلاع "الترانسفير" بجدية متناهية وفرضية عمل راسخة، وليس بوصفها مجرد كلام معزول لبعض غلاة الصهاينة، فهي مخطط ومشروع صهيوني منسجم مع ركائز عقيدتهم معد وجاهز في الدرج ينتظر فرصة التنفيذ" (واصل طه، نحو بناء مرجعية سياسية لفلسطينيي 48" (2009/12/4)

وادي عارة على سبيل المثال، عندما انتفضوا ضد مخطط "برافر" ولم يكتفوا بالمظاهرات في أم الفحم، مع القيادات السياسية في الصف الأول.

رغم شبه توافق فلسطينيي الداخل حول السقف السياسي للتحركات، بشكل عام، اختلفت الأحزاب حول أشكال التحركات الشعبية، منها مَن رفض الاشتباك مع قوات القمع الصهيونية والبعض رفض المشاركة في الاحتجاجات، في حين اعتبر الشباب المنتفض أنّ لجنة المتابعة العليا، التي تمثل الجماهير في فلسطين المحتلة عام 1948، لم تقم بالدور المنتظر منها خلال المواجهات التي تلت استشهاد الفتى محمد أبو خضير. تميّزت أيضاً التحركات الداعمة للأسرى بالدور المهم الذي لعبته الوقفات الاحتجاجية والمساندة للأسير المضرب عن الطعام، أمام مستشفيات العدو (خضر عدنان، محمد عليان ومحمد القيق)، حيث تمّ الاشتباك مع المستوطنين ومع الشرطة، للتأكيد على التكامل بين الداخل المحتل عام 1948 وبقية الوطن. اتسمت أيضاً هذه التحركات بقمعها من قبل الأجهزة الأمنية في الكيان وانفلات شارع المستوطنين ضدها وضد المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ولكن مع حرص المؤسسة الصهيونية على عدم قتل أيّ من "المواطنين العرب"، بخلاف ما يحصل في مناطق فلسطينية أخرى. فطالت حملة الاعتقالات المئات من الشباب، كما طال القمع المرابطين في المسجد الأقصى، الذين أبعدوا عن المسجد وعن القدس أحياناً لفترات تمتدّ من شهر الى 6 أشهر. وصل عدد المعتقلين، كما أكّد الصحافي ربيع عيد ("انتفاضة فلسطينيي 48: مرحلة جديدة" مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 100، خريف 2014) إلى أكثر من 700 شخص، والعشرات منهم من القاصرين، خلال شهر تموز 2014 فقط. وحاولت وزارة الداخلية الصهيونية الضغط على روساء السلطات المحلية العربية لـ"تهدئة" الأوضاع والتوقيع على وثيقة يطالبون فيها "المواطنين بالتروي والمحافظة على العيش المشترك وعلاقات الجيرة الطيبة مع جيرانهم الإسرائيليين"، ولكن رفض بعضهم التوقيع على تلك الوثيقة.

أحدثت الأزمات والحروب الإقليمية، خلال هذه الفترة، انشقاقات في الصف الوطني بشكل عام؛ ولكن رغم ذلك، ظلّت القيادات تلتقي وتجتمع لبلورة خط المواجهة ضد التصعيد الصهيوني. استغل العدو، على سبيل المثال، تدهور وضع المسيحيين في بعض الدول العربية ليقدّم نفسه كحامٍ "للأقليات المسيحية" في المنطقة، واقترح تجنيد المسيحيين، بموافقة رجل دين من الطائفة الأرثوذكسية هو جبرائيل نداف. إلا أنّ الصف الوطني توحّد ورفض الاقتراح الصهيوني في مؤتمر جمع كافة القيادات الفلسطينية في الداخل، مؤكداً على وحدة المجتمع الفلسطيني بكل أطيافه. لقد عانى المجتمع الفلسطيني في الداخل، في الماضي البعيد والقريب، من الأزمات والخلافات الداخلية، الطائفية وغيرها، بسبب التمييز الطائفي والديني السائد في الكيان الصهيوني وعدم الاعتراف بالهوية الفلسطينية الجامعة. فلذلك، تؤكد الأحزاب والشخصيات الوطنية في

الداخل على ضرورة الالتفاف حول القضايا الوطنية لمواجهة مشروع التفتيت المجتمعي الذي يسعى اليه العدو.

3 - "القائمة المشتركة" والدور المنتظر

شهدت انتخابات الكنيست الصهيوني الماضية ارتفاع نسبة المقاطعين لها بين الجمهور الفلسطيني، لتصل الى ما يقارب 50% في الانتخابات قبل الأخيرة (2013). إلى جانب الذين يقاطعون لأسباب فكرية وسياسية (رفض التعامل مع مؤسسات العدو)، فسّر المحللون، بناء على استطلاعات الرأي التي أجريت سابقاً، أنّ أبناء المجتمع الفلسطيني يميلون الى توحيد الصفوف العربية الفلسطينية في هذه المعركة، خاصة وأنّ الأحزاب تطرح برامج متشابهة الى حد كبير، لا سيما فيما يخص الحقوق المدنية والاجتماعية. فحاولت الأحزاب المشاركة في انتخابات الكنيست توحيد صفوفها ولكنها فشلت في الدورات الماضية. استطاعت أخيراً تشكيل قائمة مشتركة لخوض إنتخابات آذار 2015، بسبب رفع نسبة الحسم من 2 الى 3,25% من قبل الصهاينة. تضم هذه القائمة الأحزاب التالية: الحركة الإسلامية (الشق الجنوبي)، الحزب الديمقراطي العربي، الحركة العربية للتغيير، التجمع الوطني الديمقراطي، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. حصلت القائمة المشتركة التي يرأسها الأستاذ أيمن عودة، من الجبهة، على 13 مقعداً في الكنيست العشرين، وكانت الأوساط الصهيونية الليبرالية قد شجعت الناخبين العرب على التصويت والانخراط في "اللعبة الديمقراطية"، وكذلك فعلت بعض الأوساط العربية (الجامعة العربية مثلاً).

وصل عدد المعتقلين إلى أكثر من 700 شخص والعشرات منهم من القاصرين، خلال شهر تموز 2014 وحده.

كيف يقيّم المعنيّون أداء "القائمة المشتركة"، لا سيما بعد اندلاع انتفاضة القدس في شهر تشرين الأول 2015، وقد مرّ ثمانية شهور على انتخابها؟ كيف تواجه تحديات العدو، الذي يشن الهجمة تلو الهجمة ضد شرعية الوجود الفلسطيني في أراضي 48؟ اعتبر عدد من المفكرين والسياسيين أن "القائمة المشتركة" تلبي طموح الجمهور الفلسطيني، وإنها حققت "موازنة المدني والقومي... وهذه التوليفة تعكس صورة شعبنا" (النائب جمال زحالقة)، واعتبر أكثر من مفكر وسياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 أن "المشتركة" تشكل نموذجاً لوحدة الشعب الفلسطيني وإنهاء الخلاف بين حركتي فتح وحماس، رغم الظروف المختلفة، مما جعل الباحث مهند مصطفى يصف آرائهم بـ"اللحظة الرومنسية"، إذ حُمّلت

"المشتركة" أكثر مما تتحمّل، كونها تضمّ تيارات سياسية مختلفة أرضيتها "التمثيل في الكنيست وليس المشروع الوطني" (د. رائف زريق في مؤتمر تشرين الثاني 2015).

اعتبر البعض أن "القائمة المشتركة" تحالف انتخابي فقط لمواجهة "اليمين الإسرائيلي"، في حين بنى آخرون آمالاً كبيرة على أن تصبح نواة لتوحيد الصف الفلسطيني في الداخل، ولكن على أي أساس؟ ثمة شكوك كثيرة بخصوص إمكانيات "المشتركة" في تغيير مسار تشريعات الكنيست الحالي، أو حتى في تجاوز القراءة الأولى لأي مشروع قانون يحمي الفلسطينيين من التهويد الجاري. يعتبر، على سبيل المثال، سليم بريك (عدد 25 لمجلة "جدل" خاص بالقائمة المشتركة) أن أكثر ما يمكن أن تقوم به "المشتركة" هو التوجّه الى المجتمع الدولي ومؤسساته لفضح الممارسات الصهيونية، كثالث كتلة سياسية منتخبة في الكيان والشروع في "تدويل قضية الأقلية الفلسطينية".

في المقابل، تسعى "القائمة المشتركة" برئاسة الأستاذ أيمن عودة الى "إغلاق الفجوات بين المواطنين العرب واليهود" من خلال خطة اقتصادية تمّ نقاشها مع وزير المالية الصهيوني ونتنياهو[3]، وتطويرها لتصبح "برنامج شمولي للدمج الاقتصادي للمجتمع العربي من خلال آليات تصحيحية لمنظومة توزيع الميزانيات". يرفض أيمن عودة في مقاله التخلي عن الملفات المدنية لصالح الملف القومي، كما يطالب البعض، قائلاً إن "قضايا شعبنا شمولية ومتداخلة، فنحن أهل الوطن الأصليون، مجموعة قومية تناضل من أجل الحقوق القومية (الاعتراف بها كمجموعة قومية وأصلانية... وإقامة مؤسسات قومية وغيرها من الحقوق الجماعية والتاريخية)، ونحن مجموعة من المواطنين تناضل من أجل الحقوق المدنية... ونحن جزء من شعب محتل منذ العام 67 ومهجّر في أصقاع الأرض منذ العام 48، ونرى لزاماً أخلاقياً وقومياً ومدنياً أن نناضل، من موقعنا المتميّز، وبالشراكة مع القوى التقدمية في الشارع الإسرائيلي، من أجل تحقيق حقوقه المشروعة" (2015/11/28).

يلاحظ الباحث سليمان أبو أرشيد (جدل، عدد 25) التمايز بين خطاب "الجبهة" وخطاب "التجمع"، رغم انضمامهما الى "القائمة المشتركة"، كما يمكن ملاحظة التمايز بين خطاب من هو خارج الكنيست ومن ينتمي اليها، رغم انتماء الجميع الى "لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية". بالنسبة الى الكاتب أبو أرشيد، الخطاب الوحدوي الذي "يعزز وحدتنا الوطنية حول قضايانا القومية واليومية" هو الخطاب الذي "جعل من يهودية الدولة حلقة مركزية" والذي "أدخل المؤسسة الإسرائيلية في مأزق جعلها تلجأ الى سنّ مجموعة من قوانين عنصرية لم تكن مضطرة

[3] أيمن عودة، "هل سننجح في تحقيق خطة اقتصادية مفيدة لكل عربي في البلاد؟" نشرة "الجبهة" على موقع http://www.aljabha.org/index.asp?i=95955

الى اللجوء إليها في السابق". ولكن ظهرت بوادر "خطاب النكوص" عند "وقوف أيمن عودة على نشيد "هتيكفا" واستمر من خلال خطاب "الاعتدال" الذي ألقاه في افتتاح دورة الكنيست العشرين... خطاب أيمن عودة الذي يشق طريقه نحو الهيمنة على مجمل الساحة السياسية، بفعل انضواء معظم أطرافها تحت جناح القائمة المشتركة التي يترأسها... هذا الخطاب لا يكتفي بإسقاط البعد الوطني الفلسطيني من برنامجنا، بل يتصالح مع الدولة اليهودية ورموزها العنصرية..."

أما البروفسور أسعد غانم، فيقدّم تقييماً مختلفاً؛ إذ يعتقد أنه يجب تقييم "القائمة المشتركة" من خلال تعاملها مع "الأحداث الرئيسية وأهمها: وضع برنامج عمل سياسي مشترك، والتعامل مع الاحتجاجات الواسعة في البلدات العربية خلال شهر تشرين الأول.. والتعامل مع مسألة إخراج الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح. كل ذلك يفيد أن القائمة المشتركة وعاء عام أقيم على خلفية رفع نسبة الحسم ولم تشكل تغييرا ورافعة لعمل سياسي مشترك، كما كان مأمولا منها."

يبدو أن "القائمة المشتركة" لن تتجاوز الحدود التي رسمتها الأحزاب بالنسبة للجنة المتابعة العليا التي تضم أيضاً أحزاب لم تشارك في الكنيست (الحركة الإسلامية – الشق الشمالي، وحركة أبناء البلد) إضافة الى مؤسسات أهلية وجمعيات غير حكومية وروساء السلطات المحلية العربية. تبدو "القائمة" الوجه "الشرعي" - بالنسبة للمؤسسة الصهيونية - للجنة المتابعة التي لم تعترف بها كممثلة للجماهير العربية. برئاسة "الجبهة" (النائب محمد بركة في هذه الفترة)، لم يرتق عمل لجنة المتابعة الى المستوى المطلوب للرد على الهجمة الصهيونية الأخيرة، لا سيما القمع الممنهج لشباب الانتفاضة وحظر أعضاء مهمّين فيها، الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح والمؤسسات الأهلية التابعة لها، ما يعني أن ثمة عوامل بنيوية تعيق تفعيل وتحسين أداء لجنة المتابعة لترتقي الى مستوى التحديات الحالية، منها رفض انتخاب أعضائها من قبل الجماهير الفلسطينية، وارتباط بعض أعضائها بالسقف السياسي للسلطة الفلسطينية في رام الله.

لم يرتق عمل لجنة المتابعة الى المستوى المطلوب للرد على الهجمة الصهيونية الأخيرة .. ما يعني أن ثمة عوامل بنيوية تعيق تفعيل وتحسين أداء لجنة المتابعة لترتقي الى مستوى التحديات الحالية

من هنا جاءت انتقادات الشباب المنتفض خلال تموز 2014 وتشرين الأول 2015 للجنة المتابعة التي سارعت الى "تهدئة" الأجواء، بعد الاتصالات التي جرت مع القيادة في السلطة الفلسطينية. فاعتبرت اللجنة أن مهرجاناً قطرياً لدعم الانتفاضة يفي بالغرض ومظاهرة قطرية ضخمة لشجب حظر الحركة الإسلامية والمؤسسات الأهلية في أم الفحم قد تؤدي الى تراجع الحكومة الصهيونية، الى جانب البيانات المعبّرة عن استياء وغضب الشارع

الفلسطيني في الداخل. ولكنن كما صرّح الشيخ رائد صلاح[4]، بعد إبعاد نواب "التجمع" عن الكنيست، قد تلجأ "العنصرية الإسرائيلية" الى أسوأ من ذلك، "الى خطوة مجنونة ضد لجنة المتابعة العليا، بل قد تلجأ الى أسلوب الاغتيالات بادّعاء مكافحة الإرهاب".. معتبراً أن "ترك الأمور على عواهنها هو إلغاء منا للمسؤولية المطلوبة منا اتجاه مجتمعنا الفلسطيني.." والمطلوب "لن يتحقق إلا في إطار برنامج وطني جماعي قائم على استراتيجية الصمود في أرضنا... نلتقي عليه جميعا تحت سقف لجنة المتابعة العليا". واعتبر الأستاذ حامد أغبارية (رئيس تحرير "صوت الحق والحرية" المحظورة) أنه يجب "مواجهة مجمل سياسات المؤسسة الإسرائيلية تجاهنا، كجزء من الشعب الفلسطيني (لا كمواطنين في الدولة)" ولكنه تساءل حول "مقومات الثبات وآلياته، ووسائل الاستمرار وعدم التراجع. هل نستطيع أن نوفر البدائل لأنفسنا من داخل أنفسنا وبقدراتنا الذاتية (مع الأخذ في الاعتبار كافة الظروف المحيطة بنا داخلياً وفلسطينياً وإقليمياً ودولياً)؟ وبالتالي ما هي عناصر القوة التي نملكها؟ وما هي عناصر الضعف التي تعيقنا؟" قبل أن يطرح بعض الخطوات مثل قرار مقاطعة الوزارات والمؤسسات الحكومية، وخطوة "جريئة" بالاستقالة الجماعية لرؤساء السلطات المحلية العربية، واستقالة جماعية "احتجاجية لأعضاء الكنيست" أو "إعلان العصيان المدني"، متسائلاً إن كان "المجتمع الفلسطيني في الداخل على استعداد وجاهزية لدفع الثمن – مهما كان – كي يوقف زحف الخطر الداهم"؟

تبدو هذه النداءات الملحّة بعيدة كل البعد عن مبادرة لجنة المتابعة العليا لإقامة يوم عالمي للتضامن مع فلسطينيي 48، في يوم 30 كانون الثاني الماضي، الذي شهد مهرجانات ومحاضرات ولقاءات في عواصم عربية وأجنبية، حيث فتحت السلطة الفلسطينية أبواب سفاراتها لإحياء التضامن مع "المواطنين العرب" في الكيان الصهيوني. فطرحت الأسئلة حول هذا اليوم، من داخل الأحزاب المشاركة في إحيائه (الأستاذ نمر سلطاني من "التجمع" على سبيل المثال) ومن خارجها (القيادي في "أبناء البلد" محمد كناعنة)، حول معنى وجدوى إقامة "يوم عالمي" كوسيلة ضغط على المؤسسة الصهيونية، بدلاً من تحشيد الجماهير الفلسطينية لمواجهة آلة الدمار الصهيونية، في القدس والنقب، والدفاع عن المكتسبات السياسية والاجتماعية التي تحققت في العقود الماضية.

[4] http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1206351#.VsiMKOZu2-s

4 - "المواطنة الإسرائيلية" أم المواطنة الفلسطينية ؟ البحث عن المستقبل

شهدت السنوات الأخيرة مؤتمرات ضمت باحثين وسياسيين من المجتمع الفلسطيني في الداخل ومن المجتمعات الفلسطينية أخرى، في الأراضي المحتلة عام 1967 وفي اللجوء، وذلك انطلاقاً من كون فلسطينيي 48 جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، ولهم دور مهم في صياغة المشروع الوطني الفلسطيني، ما يشكل قفزة نوعية بالنسبة لما كان قد طرح منذ سنوات في الداخل، من وثائق تطمح الى تغيير النظام في الكيان وتطالب بالحقوق المدنية والقومية لما يسمى "الأقلية الفلسطينية" وبالمساواة مع المستوطنين اليهود. لم تتخل الأحزاب العربية الفلسطينية عن أفكارها وطروحاتها السابقة، غير أنها تناقش اليوم أوضاعها ضمن الكل الفلسطيني، وليس ضمن الكيان الاستعماري.

في آخر مؤتمر عقد في بيرزيت والناصرة، على مدار ثلاثة أيام في تشرين الثاني 2015[5]، حاول المجتمعون تحديد دور فلسطينيي الداخل في صياغة المشروع الوطني الفلسطيني وكشف المعوّقات التي تقف أمام وحدة المصير، من بينها "الإنكفاء على الخصوصية" الذي يعتبر "نوع من القبول بواقع تجزئة الشعب الفلسطيني"، كما وضّح د. أيمن أغبارية الذي دعا الى "مشروع ثقافي فلسطيني متكامل غير محدد بخصوصيات". رغم موافقة الفصائل الفلسطينية على أهمية دور فلسطينيي 48 في صياغة المشروع الوطني الجامع، لم تتجاوز بعض الفصائل طرح "حقوق المواطنة والمساواة" لفلسطينيي 48 الذي يعني فصلهم عن مسيرة التحرير والعودة، في حين ركز القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش على ضرورة "إعادة تعريف المشروع الوطني ليشمل فلسطينيي 48 على مستوى البرنامج والتمثيل في مؤسسات منظمة التحرير والمؤسسات الشعبية الفلسطينية". لقد رفض د. أحمد الطيبي (الحركة العربية للتغيير) هذا الطرح، مركزاً على "خصوصية فلسطينيي 48 ورفض اعتبارهم مخزوناً عسكرياً" ومؤكداً على "أنهم جزء من الحركة الوطنية الفلسطينية من دون ضرورة وجود إطار تمثيلي يضمّهم" وعلى "رفض تدخل أي أحد في شؤون فلسطينيي 48". بالنسبة للحركة الإسلامية – الشق الشمالي، أوضح الشيخ رائد صلاح أن "قوة تأثير الفلسطينيين في الأرضي المحتلة عام 48 في المشروع الوطني الفلسطيني تعتمد على تقوية وجودهم في الداخل، بإقامة استراتيجية واضحة وعملية." بعد تأكيده على دور فلسطينيي الداخل كـ"صمّام أمان لحق العودة وحق المهجّرين"، ختم قائلاً "إن هنالك حاجة إلى تفكير جدّي ومناقشة عملية ونقل نوعي لدور منظمة التحرير الفلسطينية نحو انتخاب مباشر من قبل الفلسطينيين، لتكون ممثلة لجميعهم، وبمشاركة فلسطينيي الداخل". أما

[5] مؤتمر "دور فلسطينيي 48 ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني" عقد في بيرزيت والناصرة في شهر تشرين الثاني 2015 بإدارة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل. وقد ساهم في دعم المؤتمر كل من مؤسسة هنريش بول الألمانية ومجموعة الاتصالات الفلسطينية.

الأستاذ منصور عباس، نائب رئيس الحركة الإسلامية – الشق الجنوبي، فاعتبر أن المعطيات على الأرض تشير إلى "أن اسرائيل يمكن أن تستمر لعشرات السنوات الأخرى... وعليه لا يمكن تجاهل متطلبات حياتنا ومصالحنا وواقعنا كشعب، ولا بد من تحصيل ما أمكن من المصالح بغض النظر عن شرعية إسرائيل من عدمها".

ما زالت الآراء والطروحات متباينة، غير أن مناقشتها في الإطار الفلسطيني يشكّل خطوة الى الأمام في مسيرة توحيد كافة مكوّنات الشعب الفلسطيني. وكما هو الوضع في الأراضي المحتلة عام 1967، لا تزال البرامج المبنيّة على المرحلية واتفاقيات أوسلو تعيق مسيرة توحيد المشروع الوطني الجامع للكل الفلسطيني، في ظلّ الأزمات الإقليمية والدولية، ومنها أزمات الكيان الصهيوني الخانقة، حيث يعتبر نتنياهو وحلفاؤه أن الهروب إلى الأمام لمواجهة شعب أعزل قد تمكّنه من تجاوزها.

رغم موافقة الفصائل الفلسطينية على أهمية دور فلسطينيي 48 في صياغة المشروع الوطني الجامع، لم تتجاوز بعض الفصائل طرح "حقوق المواطنة والمساواة" لفلسطينيي 48 الذي يعني فصلهم عن مسيرة التحرير والعودة

أخفقت الأحزاب العربية المنتمية الى "القائمة المشتركة" في احتضان الغضب الشعبي في الداخل المحتل الذي تفجّر في أولى أسابيع الانتفاضة الحالية، بسبب تركيبتها وأفق عملها، كما أخفقت لجنة المتابعة العليا، التي تمثل الجماهير العربية، في حماية والدفاع عن أحد أهم مكوناتها، أي الحركة الإسلامية – الشق الشمالي، أمام الهجمة الإلغائية الشرسة التي تقودها المؤسسة الصهيونية ضد وجود المجتمع العربي الفلسطيني وحقوقه المكتسبة، بفضل نضالاته منذ النكبة. فسياسة تهدئة الأوضاع ورفض الاشتباك مع العدو والاكتفاء ببعض المظاهرات والمهرجانات القطرية وانتظار استيقاظ بعض الشرائح الصهيونية عسى أن تفسح المجال لتسوية الصراع العربي الصهيوني تسعى إليها جهات دولية وإقليمية وعربية، عن طريق تمويل مشاريع اقتصادية مشتركة عربية وصهيونية، برعاية المجتمع الدولي، وذلك على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، من حقه بالعودة الى حقه بتحرير كافة الأراضي المحتلة.. هذه السياسة قد ثبت فشلها.